مذكرة عن الإتحادات والجمعيات المهنية الناظمة لقطاع النقل والإمداد في فرنسا

إعداد: سنـــان عـــلي الخـــيّر
وحدة دعم القرار
دمشق – سوريا، 2009/12/30

المقدمة:

تعتبر مهنة النقل الطرقي للبضائع (Transport Routier de Marchandises) (TRM) والمهن التي ترتكز في وجودها عليها والتي يمكن إجمالها تحت مسمى **قطاع الشاحنات**[1]، من المهن ذات الأهمية في فرنسا حيث يصل عدد العاملين في مجمل هذا القطاع إلى 812,000 عامل ما يعادل 3,2% من العمالة الفرنسية يساهمون بمجملهم في تحقيق رقم أعمال يصل إلى 110 مليار أورو والذي يعادل ما نسبته 6 % من الناتج المحلي الإجمالي. لقد أدى هذا الدور وهذه الأهمية في جملة ما أدت إلى ظهور جمعيات واتحادات وهيئات ترعى مصالح هذا القطاع كجمعية أصحاب شركات النقل والإمداد (TLF) والجمعية الوطنية للنقل الطرقي (FNTR) حيث يتلخص دورها بالدفاع عن مصالح شركات النقل والسائقين والترويج لقطاع النقل. وبذلك فهي تشكل من جهة قوة ضاربة في وجه السلطات المعنية الفرنسية بما يرعى مصالح هذه الصناعة ووسيلة تحسين لصورة قطاع النقل والترويج له من جهة أخرى.

فما هي هذه الإتحادات وما هي وظيفتها ؟ ما هي آلية عملها؟ من هم المنتمين إليها؟ وما الذي حققته لهذا القطاع في فرنسا؟

1. ماهي هذه الاتحادات؟

تعمل هذه الاتحادات وفق مقتضيات الباب الأول من السجل الرابع من قانون العمل الفرنسي. و الـــ FNTR (Fédération National des Transports Routiers) (الجمعية الوطنية للنقل الطرقي) عبارة عن منظمة مهنية تضم جميع الممتهنين في قطاع النقل الطرقي في فرنسا حيث يبلغ عدد الشركات المنتسبة لها 12,500 شركة نقل بري. يتم الانتساب إليها إما بشكل مباشر من قبل الممتهنين أو عن طريق انتسابهم إلى نقابات تكون عضوة في هذه الجمعية. بدورها تضم هذه النقابات في عضويتها أشخاص يعملون في مهن مختلفة على علاقة بقطاع النقل الطرقي. أما الـــ TLF (Federation des enterprises de transport et logistique) (جمعية أصحاب شركات النقل والإمداد) فهي تضم الممتهنين في قطاع

[1] على اعتبار أن قطاع النقل الطرقي للبضائع يمثل 67,1 % من قطاع الشاحنات في فرنسا سنكتفي بالحديث عن هذا القطاع كمؤشر عن كامل قطاع الشاحنات في هذه المذكرة.

الخدمات اللوجيستية، حيث تضم حوالي 10,000 عضو: 5,500 منتسبين إليها بشكل مباشر ويمثلون 320,000 موظف و 4,500 منتسبين عبر الـــ 15 نقابة العضوة فيها. هذا وتمثل الـــ TLF العاملين في المهن التالية:

- النقل الطرقي والمدمج؛
- نقل البريد السريع؛
- تأجير وسائل النقل الطرقي؛
- الخدمات اللوجيستية وتنظيم سلاسل النقل المختلفة؛
- خدمات التخليص الجمركي.

يتلخص دورها أيضاً في الدفاع عن مصالح قطاع النقل والخدمات اللوجيستية والترويج له حيث تعتبر محاوراً قوياً ومسموع من قبل سلطات النقل الفرنسية والأوروبية.

2. القيمة المضافة التي يخلقها الإنتساب إلى مثل هذه الإتحادات:

إن التمثيل تحت إطار هكذا منظمات يضمن للشركات تشكيل قوة بوجه الظروف غير المناسبة والقرارات المتخذة التي ممكن أن تكون مجحفة بحق شركات النقل والعاملين فيها. ومن جهة أخرى يضمن للمنتسبين امكانية الاطلاع على كل المستجدات الخاصة بقطاع النقل الطرقي من أحداث، قوانين، بيانات ويتيح لهم أن يلعبوا دوراً في صياغة أي قانون جديد لضمان أن يكون مراعياً لمصالح هذا القطاع. وعليه فهذه الاتحادات عبارة عن:

مجموعة ضغط وتواصل:

بحضورها على كامل الإقليم الذي تعمل ضمنه تلعب هذه الاتحادات دوراً كمجموعة ضغط واتصال فعال ومؤثر من خلال جمعها لنشاط القطاع بأكمله وتأمين التناغم بين الاجراءات والمواقف التي يمكن أن تتخذ بشكل عشوائي وفردي. فتجمع بذلك هذه الاجراءات وتنسقها من خلال التواصل المنظم والمتناغم مع جميع الأعضاء المنتسبين لتواجه بها تعديل أي قرارات مجحفة لاتخدم مصالحها.

التمثيل:

يُعتبر المنتسبون إلى هذه الاتحادات ممثلين لدى جميع السلطات الوطنية.

المرافقة اللصيقة:

تعتبر النقابات الممثلة لهؤلاء المنتسبين، والعضوة في هذه الاتحادات، قريبة جداً من واقع عمل هذه المهنة ومطلعة على ما يشكل احتياجاتٍ بالنسبة للأعضاء. فهي تقوم بزيارات دورية لهم لتعرض عليهم خدماتها المتنوعة الضرائبية والاجتماعية أو بناء على طلبهم لتزودهم بالمعلومات المطلوبة والمستجدات التي تهم قطاع النقل.

معلومات كاملة وسريعة:

تعتبر هذه الاتحادات مصادر معلومات آمنة موثوق بها فيما يخص قطاع النقل الطرقي سواءً على الصعيد المحلي أو الدولي. فعلى **الصعيد الدولي** يتم ذلك من خلال إما نشرة أسبوعية تحتوي على كل المستجدات المتعلقة بقطاع النقل أو من خلال شبكة معلومات داخلية مخصصة للأعضاء المشتركين، تزودهم بكل ما يجري على أرض الواقع عالمياً فيما يخص قطاع النقل الطرقي وبكل النصوص القانونية الناظمة للمهن المنتمية لهذا القطاع. أما على **الصعيد المحلي** فإن كل نقابة تدير مصادر معلوماتها الخاصة بها وتوزع مجلات بشكل دوري وترسل معلومات عبر الفاكس والإيميل للأعضاء. كما يتم عقد اجتماعات

ولقاءات متنوعة والتي تجري على مدار العام كالاجتماعات السنوية واجتماعات العمل والهيئات المحلية التي تناقش مواضيع معينة اقتصادية، اجتماعية أو تقنية أو مواضيع تتعلق بالاختصاص كنقل الكائنات الحية أو نقل المواد الخطرة بما يعود بالفائدة على كل القطاع.

من المتعارف عليه أن هذه الإتحادات تتناول المواضيع من منظار كلي بحيث لا تتصدى للتحديات التي تواجهها بشكل منفرد وإنما كجزء من مشكلة شاملة من خلال اجراء تدقيق اقتصادي وتقني ومعاونة الأعضاء في ابتكار أدلة (Manuals) وأدوات للعمل كوثائق النقل ونماذج العقود والترويج لها وجعلها مقبولة من قبل القطاع. و الأمثلة التي تساهم تلك الاتحادات في حلها كثيرة وليس أدل على ذلك مما حدث مؤخراً في فرنسا حيث أعلن ممثلو شركات النقل إضرابهم وإغلاق المحطات اللوجيستية والتوزيع طلباً في رفع الأجور تحت تأثير الأزمة الاقتصادية وارتفاع الضرائب المفروضة. عادة ما يكون لحدث من هذا النوع آثار سلبية على حلقة تجار الجملة والتجزئة وبالتالي على الاقتصاد ككل. وذلك دون إغفال أن الموسم هو موسم أعياد وحدوث أي إضراب في قطاع النقل البري للبضائع سوف يؤدي إلى حدوث تكسرات في سلاسل النقل الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى عدم القدرة على مواجهة الطلبات على البضائع المتعلقة بالأعياد ونضوب المخازن أمام تزايد هذه الطلبات. فكما هو معروف أن قطاع البضائع المتعلقة بالأعياد (الألعاب) قطاع ينشط في هذه الفترة حيث تكون الطلبات متجددة وجديدة فألعاب الموسم الماضي تختلف عن ألعاب الموسم الحالي وبناء سلسة النقل يقوم بناءً على المعطيات الحالية ضمن فترة تمتد على ثلاثة أسابيع حيث يتم أثنائها تلبية طلبات كل المتاجر الكبيرة وإشغال سلاسل النقل والإمداد بدءاً من المصانع التي تتركز في شرق آسيا وصولاً إلى المتاجر الكبيرة الممتدة على الأرض الفرنسية.

3. أهمية هذه الاتحادات والجمعيات:

إدراكاً منه لأهمية هذا الحدث وآثاره السلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، فقد تصدى وزير النقل الفرنسي له من خلال محادثته للاتحادات والنقابات الممثلة لهذا القطاع (FNTR, TLF). من هنا تبرز أهمية هذه الاتحادات فهي من جهة تعمل على تجميع الأصوات المتفرقة للشركات العاملة في هذا القطاع ضمن إطار قانوني واحد يعطيها الحق في الاعتراض على الظروف غير الملائمة للعاملين ومصلحة الشركات نفسها، ومن جهة أخرى تشكل قوة تفرض على الجهات الوصائية الاستماع وإيجاد الحلول تفادياً لآثار سلبية غير مرغوب بها. وكنتيجة لهذه المحادثات فقد تم الاقتراح بتخفيض الضرائب على الشركات بما يعادل 100 مليون أورو الأمر الذي سيساعدها على زيادة رواتب العاملين لديها بنسبة 3,6 % وذلك اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2010.

وهكذا يتجسد لنا دور هذه الاتحادات في تنظيم جهود شركات قطاع النقل الطرقي بحيث تجعلها أكثر فاعلية وأثر، وقادرة على تحقيق مصالح القطاع حيث حققت في فرنسا على سبيل المثال:

- ايجاد ما يسمى بالمازوت المهني؛
- ايجاد قانون خاص بتحديد ساعات عمل السائقين؛
- تخفيض حجم الضرائب المهنية بنسبة 1000 أورو على المركبة؛
- تعديل أجور النقل تبعاً للتغيرات الحاصلة في أسعار المازوت؛

- فرض الرسم الإضافي على الوقود (TIPP) بطريقة عادلة؛
- إعادة تقييم أسعار الوقود بطريقة دقيقة وعادلة، تبعاً لتغيرات أسعار النفط؛
- تسهيل عملية استرداد قيمة التعادل لضريبة القيمة المضافة وللرسم الإضافي على الوقود؛
- ضمان قطاع نقل طرقي مستدام؛
- توفير وتسهيل الحصول على كل وثائق النقل الضرورية؛
- مساعدة شركات النقل في تخفيض استهلاكها من الوقود والانبعاثات الصادرة عنها من الـــ Co_2؛
- توفير قاعدة بيانات ومصدر معلومات فيما يخص قطاع النقل الطرقي للبضائع واللوجيستيك؛
- الترويج لأنظمة نقل حديثة وصديقة للبيئة؛
- .....

من جهة أخرى تبرز أهمية هذه الإتحادات أيضاً من خلال علاقتها بالفعاليات ذات الصلة بقطاع النقل كالجمارك، حيث لم يعد نجاح قطاع النقل –وبالذات الشق الدولي منه– مقتصراً فقط على فعاليات هذا النقل وكفاءتها، فاعتماد وسائل نقل فعالة لم يعد هو فقط عامل تحقيق المنافسة والنجاح الوحيد. إن ابتكار النقل متعدد الأنماط والنقل المدمج وابتكار سلاسل نقل عابرة للحدود بات يفرض على الناقل احكام حلقة التوزيع وحلقة الإجراءات الجمركية. من هنا وجدت تلك الاتحادات نفسها ملزمة لتكمل دورها في الدفاع عن مصالح منتسبيها بأن يكون لها دوراً في قطاع الجمارك والذي لاينفصل، بطبيعة الحال، عن مفاهيم التجارة الدولية والنقل الدولي. لذلك هناك لجنة في اتحاد الـــ FNTR على سبيل المثال معنية بشؤون الجمارك والتخليص الجمركي تمثل منظمي النقل متعدد الأنماط الدوليين بالإضافة إلى متعهدي الخدمات الجمركية. حيث تلعب هذه اللجنة دوراً في الدفاع عن مصالح الشركات الجمركية الخاصة والعامة تجاه الإدارات الفرنسية المعنية.

ويبقى أن نشير إلى أنه قد ينشأ اختلاف مابين الإتحادات نفسها وذلك في وجهات النظر ومقاربتها لحل المشكلة من مناظير مختلفة الأمر الذي يعد بدوره ضرورياً لتكتمل الصورة ويغتني النقاش والمفاوضات بحيث يتم تمثيل جميع الأعضاء على اختلاف أساليبهم في التعاطي مع المشكلة ما يؤدي إلى الوصول لحل يرضي الجميع. وبالعودة إلى مثالنا السابق فالـــ FNTR تعارض حالياً الـــ TLF في اقتراحها رفع أجور العاملين بنسبة 3,6 %, فمن وجهة نظر 88 % من المنتسبين إلى الـــ FNTR أن التنافسية تتحقق من خلال تخفيض الكلفة وأن هذه النسبة ستعمل على زيادة كلفة النقل وبالتالي كلفة الإنتاج الأمر الذي سيترك أثراً على التنافسية لذلك فإن 64 % من أعضاء الـــ FNTR هم مع إعادة التفاوض.

4. الهيكل التنظيمي لهذه الإتحادات وآلية عملها:

I. الـــ FNTR:

1. السلطات الوطنية للـــ FNTR:

- مجلس الإدارة:
  a. يحضر وينسق نشاط المجلس الفيدرالي والمجلس الوطني.
  b. يتألف من رئاسة الإتحاد ونائب الرئيس ومدير الخزينة.

- المجلس الفيدرالي:
  a. معني بإدارة الإتحاد و يصدر القرارات المهنية وهو معني أيضاً بتطبيق القوانين والحكم في النزاعات. أخيراً يدقق في مشروع الموازنة ويخرج باقتراحات على الجمعية الوطنية.
  b. يتألف من أعضاء من مجلس الإدارة و الرئاسة منتخبين من قبل النقابات.
- المجلس الوطني:
  a. يضع أمام المجلس الفيدرالي الأسئلة الملحة المتعلقة بالمهنة.
  b. يتألف من:
    i. أعضاء من المجلس الفيدرالي.
    ii. ممثلين عن النقابات المحلية.
    iii. ممثلين عن ن كل هيئة وطنية.
    iv. ممثل عن كل شريك متضامن.
- الجمعية الفيدرالية:
  a. تنسق و تراقب كل الأنشطة الفيدرالية.
  b. تتألف من:
    i. أعضاء من رئاسة الاتحاد.
    ii. أعضاء من المجالس و الهيئات السابق ذكرها.
    iii. رئيس الهيئة الوطنية المتخصصة.
    iv. رئيس الهيئة الوطنية المهنية.
    v. ممثلين عن الشركاء المتضامنين.

2. السلطات الاستشارية:
- اللجنة الاستراتيجية:
  a. تقدم بناءً على طلب مجلس الإدارة آراء ودراسات حول المسائل المهنية الملحة.
  b. تتألف من 16 عضو كحد أقصى مختارين من قبل الرئاسة بعد ترشيح من قبل مجلس الإدارة.
- الهيئة الوطنية المتخصصة: تتناول المواضيع التفصيلية في المهنة ككيفية نقل المواد الخطرة على سبيل المثال.
- الهيئة الوطنية المهنية: تدرس المواضيع الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية والبيئية التي تهم القطاع.

II. الـ TLF:

1. الكينونات التي تقرر وتضع الخطوط العامة موضع التنفيذ:
- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة.
- اللجنة التنفيذية.

2. المجالس الحِرَفية: تحدد وتقترح السياسات المهنية المتعلقة بقطاع نشاطهم, وبإمكانها تشكيل فرق عمل متخصصة حسب الضرورة.

a. مجلس الطرق.
b. مجلس البريد السريع.
c. مجلس التأجير.
d. مجلس السكك الحديدية.
e. مجلس النقل البحري والنقل متعدد الأنماط.
f. مجلس سلسلة الإمداد.
g. مجلس التخليص الجمركي.

3. الهيئات الوطنية: تدرس المشاكل العارضة للمهن:
   a. هيئة التدريب المهني.
   b. هيئة الإتصالات.
   c. هيئة الاقتصاد والإدارة.
   d. هيئة المعلوماتية والتقنيات الجديدة.
   e. هيئة الجودة و النوعية.
   f. هيئة الضرائب.
4. الكينونات الجهوية (régionales): تحرص على تمثيل الجهات المناطقية وهي مسؤولة عن:
   a. عرض المسائل التي تهم القطاع أمام السلطات المناطقية، مناقشة ومساعدة الشركات في كل المشاكل التي يمكن أن تواجهها.
   b. التحضير للنقاشات بين الأعضاء.
   c. التعريف بكل جديد فيما يخص المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية.
5. فريق نظامي متخصص: مسؤول عن متابعة ملفات وخدمات الأعضاء.

الخلاصة:

إن تطور قطاع النقل يفرض على السلطات المعنية تنظيم هذا القطاع لضمان مصالح الصناعة ومصالح المشتغلين بها. ومع تعقد الحياة المهنية وتطور قطاع النقل واشتغال 3,2 % من حجم العمالة الفرنسية فيه بات من الطبيعي نشوء منظمات تمثل المشتغلين بهذا القطاع مشكلة قطباً نظيراً للسلطات المعنية بحيث ينتج عن التفاعل فيما بينها حراك يخدم مصالح قطاع النقل. تعتبر كل من الـــ FNTR و الـــ TLF أهم ممثلي قطاع النقل والإمداد في فرنسا بحيث تحرص على دعم هذا القطاع والترويج له والتعريف بالسياسات والأنظمة الجديدة الواجب اتباعها بما يضمن قطاع نقل طرقي مستدام. وكغيرها من المنظمات تملك هذه الجمعيات الأجهزة الإدارية والقانونية اللازمة التي تكفل لها القيام بالتواصل مع القطاع وفعالياته سواء منها العامة أو الخاصة وإنجاز مهامها بكفاءة وفعالية بما يسمح لها الدفاع عن مصالح شركات قطاع النقل البري بالتصدي لأية قرارات مجحفة.